

المعالجة الاعلامية لمشكلات السكن من خلال الصحافة المكتوبة الجزائرية -دراسة تحليلية لجريدة النهار -

الأستاذة: صليحة بوشيبان
المؤسسة جامعة الجزائر 3

الملخص:

تهدف الدراسة الى الكشف عن السياسة السكانية التي تنتهجها الدولة الجزائرية خلال المخطط الخماسي 2015-2019، و كذلك الكشف عن اهم المشاكل التي يعاني منها قطاع السكن في الجزائر، كما تهتم بالدور الذي تلعبه وسائل الاعلام وخاصة الصحافة المكتوبة الخاصة في الكشف عن هاته المشاكل والعمل على ايجاد حلول لها.
الكلمات المفتاحية: السياسة السكانية، الصحافة المكتوبة.

Abstract :

The survey or the study of the problem of housing in Algeria aims to find out the policy that the Algerian government is using during "the fifth plan" 2015/2019".

Focuses on the main problems of housing in Algeria. The role of the press to solve those problems and find solutions to them.

Key words: housing policy, the press.

مقدمة:

كثيرا ما نقل من دور و اهمية قطاع السكن في مختلف النشاطات الاقتصادية, غير أنه في الواقع يعتبر من القطاعات الحساسة التي تستدعي الاهتمام و العناية وذلك لأنه يمثل الدعامة الاساسية للسير الحسن لجميع القطاعات الاخرى و لو بطريقة غير مباشرة, فهو يعتبر مقياس لتطور الامم و الجزائر على غرار باقي دول العالم اعطت اهتماما لهذا القطاع من خلال توفير أكبر عدد من السكنات والتجهيزات الجماعية بغية الوصول الى توفير الطلبات المتزايدة لمختلف شرائح المجتمع.

مشكلة الدراسة:

تطرح هذه الدراسة اشكالية السكن في الجزائر، و مساهمة السياسة السكانية التي تتبعها الدولة في حل الازمة السكانية، من خلال البرامج و المشاريع التي يتم تنفيذها من قبل الدولة و كذلك معرفة الدور الذي تلعبه الصحافة المكتوبة الجزائرية في تنوير الراي العام و كذلك معالجتها لمشكلة السكن في الجزائر. و من هذا المنطلق نطرح التساؤل التالي:

- كيف عالجت جريدة النهار مشكلة السكن؟

تساؤلات و فرضيات الدراسة:

(أ) تساؤلات الدراسة:

ما هي المساحة التي خصصتها جريدة النهار لمعالجة مشكلة السكن؟
ماهي اكثر الانواع الصحفية استخداما في معالجة مشكلة السكن؟
ماهي اكثر المواضيع التي طرحتها جريدة النهار في معالجتها لمشكلة السكن؟
ماهي ابرز القيم و الاستمالات التي استخدمتها جريدة النهار في طرحها لمشكلة السكن؟

(ب) فروض الدراسة:

* كلما زاد اهتمام الصحافة المكتوبة بمشكلة السكن و ذلك من خلال تخصيص مساحات اكبر لعرضها، كان لها دور في ايجاد حلول للحد من مشكلات السكن.
* اعتمدت جريدة النهار في نقلها لمشكلة السكن على شبكة المراسلين.

تحديد المفاهيم:

تعريف السياسة السكانية:

يتجلى التعريف بالسياسة السكانية من خلال إعطاء تعريف شامل و دقيق حولها و ذلك من خلال إبراز أهم الوسائل و الاليات أو الادوات التي تضعها للتدخل و التحكم بشكل ادق في السوق السكني أو قطاع السكن¹.

كما نستطيع تعريف السياسة السكانية على أنها " عبارة عن مجموعة منظمة من المقاييس المتبناة و الموضوعية من طرف الدولة، و الهدف الرئيسي منها يكمن في وضع الوسائل و الاليات للتدخل في السوق السكني و ضمان التوازن العام بين العرض والطلب و ذلك في ظل احترام معايير السعر و الكمية المحددة² "

تعريف الصحافة المكتوبة:

التعريف اللغوي:

ورد في المعجم الوسيط أن الصحافة تدل على معنيين، معنى مقابل لكلمة Journalism أي المهنة الصحفية ومعنى مقابل لكلمة Press أي مجموعة ما ينشر في الصحف، وقد فرق المعجم بين هذين المصطلحين فدل على الأول بلفظ الصحافة (يكسر الصاد) وعلى الثاني بلفظ الصحافة (بفتح الصاد)³

التعريف الاصطلاحي:

يعرف معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية الصحافة على أنها "صناعة إصدار الصحف وذلك باستقاء الأنباء وكتابة المقالات بهدف الإعلام ونشر الرأي والتعليم والتسلية، كما أنها واسطة لتبادل الآراء والأفكار بين أفراد الأمة وطبقاتها وبين الهيئة الحاكمة والهيئة المحكومة".⁴

وتعرف الصحافة في قانون الإعلام الجزائري في مادته 15: تعتبر كل نشرية دورية في مفهوم هذا القانون كل الصحف والمجلات بكل أنواعها والتي تصدر في فترات منظمة وتقسم هذه النشرات إلى قسمين:

– الصحف الإخبارية

– النشرات الدورية المتخصصة

وجاء في المادة 16: تعتبر الصحف الإخبارية عامة بمفهوم هذا القانون، النشرات الدورية التي تشكل مصدر الإعلام حول الأحداث الوطنية أو الدولية للجمهور⁵ أليات واهداف السياسة السكانية في الجزائر:

تعتمد الدولة في رسم سياستها السكانية على جملة من الوسائل أو الادوات، غي أن هذه الوسائل تختلف من دولة الى اخرى وذلك حسب طبيعة النظام المتبع من جهة والى درجة تطور ونمو الدولة من جهة اخرى، بالإضافة الى سبب هام يكمن في مدى تحكم الدولة و توجيه سياستها السكانية على حساب الاهداف المسطرة، وللتحكم في السياسة السكانية هناك عدة اليات من بينها⁶ :

1- القوانين و المراسيم التنفيذية المتعلقة بالسكن: تحدد القوانين و المراسيم التنفيذية المتعلقة بالسكن جميع القواعد المتعلقة به من حيث التمويل التوزيع الحيازة تنظيم سوق السكن. الخ، و عليه تعتبر القوانين و المراسيم المتعلقة بالسكن كأداة توجيه هامة للسياسة السكانية خاصة إذا أخذت بعين الاعتبار دراسة الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلد المعني، وكذا مدى تطوره و مدى توفيره

للإمكانيات اللازمة لإنجاز السكنات حتى تصل في الأخير الى نتيجة مرضية و هي القضاء حتى وإن لم يكن بصفة مطلقة على أزمة السكن.

2- خلق مؤسسات متخصصة ذات طابع اجتماعي: يعد خلق المؤسسات المتخصصة ذات طابع اجتماعي كطريقة أخرى تستعملها الدولة لرسم سياستها السكانية حيث أنها تشجع خلق هذا النوع من المؤسسات مثل مؤسسات البناء والوكالات السكانية، الدواوين العقارية وتكفل كل واحدة بجميع الاجراءات المتعلقة بإنجاز السكنات وبيعها وتمويلها وتوزيعها..الخ، ومن ثم تخفيف العبء على الدولة من جهة و تنظيم سوق السكن من جهة أخرى، و نجد في الجزائر هذا النوع من المؤسسات المتخصصة مثل ⁷ :

ديوان الترقية و التسيير العقاري OPGI، وكالة تطوير وتحسين السكن AADL، مؤسسة ترقية السكن العائلي EPLF.

أهداف السياسة السكانية:

تكتسي السياسة السكانية صفتها من خلال أهدافها المسطرة إلا أنها تهدف في الأساس الى ارضاء الطلبات و الحاجات مع رفع النشاط الخاص بمجال السكن من جهة و القضاء على ظاهرة البطالة من جهة أخرى و الملاحظ أن هذه الاهداف تندرج في الاهمية التي يكتسبها قطاع السكن وأثاره على الحياة الاقتصادية و الاجتماعية غير أننا يمكن أن نميز ثلاث أهداف رئيسية للسياسة السكانية و المتمثلة في ⁸ :

أولاً: الاهداف الاساسية للسياسة السكانية les objectifs tutélaire

يعتبر السكن حاجة أساسية و ملك مفيد نظرا للشروط التي يفترض أن تتوفر فيه سواء كانت تتعلق بوجوده أو بتكلفته للذان من الممكن أن يساء تقديرها من طرف المستهلك، و عليه فإن من بين الاهداف الاساسية للسياسة السكانية هو أن توفر لكل فرد مسكن أو بعبارة أدق هو القضاء على هاجس تعاني منه معظم الدول و المتمثل في أزمة السكن كما يجب أن تراعي تكلفة القدرة الشرائية للفرد و تكون شروط الحيازة على ملكية السكن واضحة و مبسطة في نظر المستهلك و عليه فعلى السياسة السكانية ان تحدد جميع المعايير و المقاييس المتعلقة بالسكن و أن تأخذ بعين الاعتبار مستوى نمو البلد المعني و ما مدى توفره على الامكانيات المتعلقة بإنجاز السكنات كما أنها تأخذ بالحسبان طبيعة النظام المتبع من طرف الدولة.

ثانياً: الاهداف الاقتصادية للسياسة السكانية les objectifs économique

نظرا للدور الكبير الذي يلعبه قطاع السكن الا أنه مرتبط ارتباطا وثيقا بالنشاطات الاقتصادية الاخرى بواسطة ميكانيزمات مالية ضريبية واقتصادية وأن أثر هذا الارتباط على النشاط الاقتصادي يتمثل في تمويل نشاطات البناء بشراء السكن، وكذا شراء التجهيزات المتعلقة بالسكن، أما آثار الضريبة على قطاع السكن فإنها تتمثل في الضريبة المفروضة والاعفاءات المقدمة⁹

وعليه فعلى السياسة السكنية أن تراعي هدف هذا الترابط بين هذا القطاع الحساس، أي قطاع السكن وباقي القطاعات الاخرى وذلك من خلال أدواتها وألياتها.

ثالثا: الاهداف الاجتماعية للسياسة السكنية les objectifs sociaux

نظرا للأهمية الاجتماعية الكبيرة التي يكتسبها السكن، بحرمان الفرد منه تجعله يسلك سلوك يومي يؤثر سلبا على كل الاعمال التي يقوم بها بما في ذلك ضعف مردودية العمل الذي يقوم به، و عليه فعلى السياسة السكنية ان تراعي الجانب الاجتماعي للفرد وأن تأخذه بالحسبان و يتجلى ذلك من خلال الوسائل والليات المتعلقة بها و التي أخذت بعين الاعتبار المستوى الاجتماعي للفرد و ما مدى توفره لإمكانيات مادية ومالية من اجل حصوله على ملكية السكن وكذلك نجد الاعانات المباشرة والغير مباشرة التي تقدم للمستهلك، او عن طريق تمويل الدولة لمشاريع السكنات الاجتماعية وتقديمها لمباغ رمزية للطبقات الفقيرة ذات الدخل الضعيف أو المنعدم والتي من المستحيل أن تسمح لها امكانياتها الحيازة على سكن¹⁰.

مضمون سياسة السكن للدولة الجزائرية وفقا للمخطط الخماسي 2015-2019 تسعى وزارة السكن والعمران والمدينة الى انجاز 1,6 مليون مسكن في إطار البرنامج الخماسي 2015-2019 وقد تم تقسيم هذا البرنامج كالتالي:

800,000 سكن عمومي ايجاري: المعروف بالسكن الاجتماعي بهذه الصيغة موجه الى الفئات الاجتماعية المحرومة والتي تعيش في ظروف سكنية سيئة، وللاستفادة من هذه الصيغة السكنية يستوجب على الطالب أن لا يتجاوز دخله الشهري 24,000 دج وستكفل بهذه الصيغة من السكنات دواوين الترقية والتسيير العقاري. 400,000 وحدة سكنية بيع بالإيجار: وهذه الصيغة موجهة للمواطنين الذين ينتمون الى الطبقة المتوسطة والذين لا يمكنهم امتلاك هذه السكنات بعد فترة من الايجار و يجب أن يكون الدخل الشهري لطالب هذه الصيغة من السكن ما بين 108,000 دج و 240,000 دج و يتكفل بهذا البرنامج الوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره "عدل"

400,000 سكن ريفي: تتمثل هذه الصيغة في انجاز سكن لائق في الحيط الريفي عبر البناء الذاتي وذلك في إطار سياسة الدولة الراهنة الى تطوير الفضاءات الريفية و الى استقرار السكان و يعطي الصندوق الوطني للسكن مساعدات للمستفيدين إعانة بمبلغ 700,000 دج مقسم على قسطين حسب تقدم الاشغال.

وبالإضافة الى ذلك فإن المخطط الخماسي للدولة شهد ادخال صيغة جديدة للسكن و يتعلق الامر بالبناء الذاتي من خلال تجزئة الاراضي و تسمح هذه الصيغة للمواطنين فرصة لإنجاز مسكنه الخاص بنفسه بعد الحصول على قطعة أرض ومساعدة مالية من طرف الدولة و ذلك حسب مخطط عمراني و مواصفات محددة¹¹.

وشملت تقسيم الاراضي مرحلة أولى ولايات الجنوب و الهضاب العليا ليشمل في مرحلة ثانية ولايات الشمال¹².

و من جهة اخرى يتم التخلي على صيغة الترقوي المدعم في هذا الخماسي الجديد مع اتمام انجاز المشاريع التي تم اطلاقها في أطار البرامج السابقة و يجري إنجاز هذا النمط من السكنات من طرف مرقى عقاري عمومي أو خاص بتركيبة مالية تتكون من مساهمة شخصية للمستفيدين و قروض بفوائد منخفضة و إعانة مالية مباشرة يقدمه الصندوق الوطني للسكن، و من جهة اخرى تتوقع الوزارة مواصلة البرنامج الاضافي للسكن الذي تم إطلاقه في سنة 2013 والذي يهدف الى إنجاز 575,350 مسكنا مقسما كالتالي:

73,000 سكن ترقوي إيجاري، 119,500 سكن ريفي، 1000 سكن ترقوي مدعم 230,000 سكن بيع بالإيجار.

151,850 سكن ترقوي عمومي التي تعد صيغته موجهة الى المواطنين المنتمين للطبقة المتوسطة و الذي يتراوح اجرهم ما بين 108,000 دج و 210,000 دج، و يتم إنجاز هذا البرنامج من طرف البرنامج من طرف المؤسسة الوطنية للترقية العقارية، ولا يتقيد هذا النوع من السكنات من أي دعم مباشر للدولة، و ما يفسر سعره المرتفع مقارنة بالصيغ العمومية الاخرى و يضاف الى هذا برنامج 65,000 مسكن بصيغة البيع بالإيجار للصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط التي تم منحها لفرع التأمين السكني، و لم يسلم هذا البرنامج الذي تم إطلاقه في 2006 الى حوالي 11,000 مسكن الى غاية 2014 و نتج عن مواصلة هذا البرنامج تخفيف الضغط عن برنامج عدل بما ان هذه الوكالة هي التي تختار المستفيدين بالاعتماد على قوائم

المسجلين 2001-2002 و تهدف الوزارة من خلال هذه البرامج القضاء نهائيا على السكنات الفوضوية قبل نهاية 2015 و حل أزمة السكن في نهايه 2018¹³ .

الاجراءات المنهجية للدراسة:

نوع الدراسة: تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التحليلية والتي تستهدف معرفة كيفية وجود الظاهرة و القيام بتجسيدها و توظيفها، ووضع ملامحها الاساسية و الخاصة و يمكن القول أن جزءا من التحليل و تقويم خصائص معينة أو موقف معين و ذلك بهدف الحصول على معلومات كافية و دقيقة عنها والدخول في أسبابها و التحكم فيها¹⁴ .

و نظرا لطبيعة الموضوع فقد تم الاعتماد على المنهج المسحي الذي يندرج ضمن الدراسات الوصفية باستخدام تقنية تحليل المضمون كأدات من أدوات التحليل و يعرف منهج المسح حسب صالح بن بوزة: "يهدف منهج المسح الى تسجيل و تحليل مختلف معطيات الظاهرة الاعلامية المدروسة"¹⁵ .

أدوات جمع البيانات:

تم استخدام أداة تحليل المضمون كأداة لجمع البيانات حيث تتكون كلمة تحليل المضمون من كلمتين تحليل و مضمون فكلمة تحليل تعني تفكيك الشيء الى مكوناته الاساسية، أما كلمة مضمون أو محتوى عند ربطها بالاتصال فهي تعني كل ما يتولاه الفرد أو يكتبه ليحقق من خلاله اهدافا اتصالية مع الآخرين كاليئات و المؤسسات الاتصالية المختلفة¹⁶ .

كما أن تحليل المضمون كأداة بحثية ما هو الا انعكاس لطبيعة الرسالة الاعلامية التي يراعي فيها جانبي الشكل و المضمون، و من أكثر أنواع الفئات استخداما في بحوث تحليل المضمون هما¹⁷ .

فئات ماذا قيل؟ و كيف قيل؟

ومن هذا المنطلق تم اختيارنا لفئات الشكل و المضمون كونهما تخدمان أهداف دراستنا¹⁸ .

الاولى: كيف قيل؟ تمثل مجموعة الفئات التي تصف كيفية و اسلوب تقديم أو عرض المحتوى.

الثانية: ماذا قيل؟ يمثل مجموعة الفئات التي تصف المعاني و الافكار التي تظهر المحتوى.

تحديد مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة، من مضمون إعداد جريدة النهار، وهي الصحيفة التي تناولت مضامينها مشكلة السكن ولقد تم تحليل 12 عدد.

عينة الدراسة و الاطار الزمني:

مفردات العينة بالنسبة لدراستنا هي مجموعة أعداد جريدة النهار، وهي صحيفة ناطقة باللغة العربية تصدر بصفة يومية، وقد تم اختيار عينة الدراسة باستخدام العينة العشوائية المنتظمة بأسلوب الدورة la rotation، أي الأسبوع المصطنع أو الشهر المصطنع أو السنة المصطنعة وهي عبارة عن اختيار عشوائي لبعض الايام أو الأسابيع أو الأشهر مرتبة ومختارة على أساس الدورة¹⁹.

ولقد قمنا باختيار هذا الأسلوب من العينات العشوائية المنتظمة بأسلوب الدورة من أجل القدرة على التحكم في حجمها حيث لا يمكن تحليل 360 عدد. ولقد قمنا في دراستنا باختيار اليوم الأول من الأسبوع الأول من الشهر الأول وهو شهر جانفي، فاليوم الثاني من الأسبوع الثاني من الشهر الثاني شهر فيفري، وهذا لمدة 12 عدد.

و قمنا بالتحليل الكامل للجريدة من الصفحة الأولى الى الصفحة الأخيرة من الاعداد المختارة و تحليل جميع الانواع الصحفية التي تناولت مشكلة السكن في الجزائر، أي جميع صفحات الجريدة و جميع المواد الاخبارية.

أسلوب جمع البيانات:

تم جمع البيانات عن طريق تقسيم استمارة تحليل محتوى الجريدة محل الدراسة، وذلك من اجل الكشف عن المادة الاخبارية واتجاهاتها ومصادرها للإجابة عن اشكالية الدراسة و تساؤلاتها، و تعد استمارة تحليل المضمون اداة تحليلية مناسبة لموضوع الدراسة، حيث يعتمد أسلوب تحليل المحتوى على استمارة تحليل المضمون فهي اداة للبحث العلمي تستخدم لوصف الظاهرة و المضمون الصريح للمادة الصحفية المراد تحليلها من حيث الشكل والمضمون.

تحديد فئات التحليل:

وهي التي يصنف على أساسها المضمون، وتختلف فئات التحليل باختلاف موضوع الدراسة، و ترتبط عملية تحديد الفئات بتحويل الكل الى أجزاء ذات خصائص مشتركة بناء على محددات يتم وصفها و الاتفاق عليها مسبقا.

ولقد صممت الاستمارة على اساس المعطيات البحثية المقدمة مسبقا في البحث،
والتي تحاول كل فئة من فئات التحليل الاجابة على تساؤل من تساؤلات الدراسة.
وقد تم تحديد الفئات على النحو التالي:

أولاً: فئات الشكل: كيف قيل؟

ويتضمن هذه الفئة الشكل الذي تم به عرض مشكلة السكن في الاعداد محل
الدراسة تتمثل في:

- فئة المساحة المخصصة لعرض مشكلة السكن
- فئة موقع المادة الصحفية على مستوى صفحات الجريدة
- فئة الانواع الصحفية
- ثانياً: فئات المضمون: ماذا قيل؟

و هي الفئات الخاصة بوصف المضمون المطروح و تحليل هذا المضمون، بهدف
الوقوف على كيفية معالجة مشكلة السكن في الصحيفة محل الدراسة و يتضمن
الفئات التالية:

- فئة المواضيع.
- فئة اتجاه الصحف
- فئة مصادر الاخبار

وحدات التحليل:

يمكن للباحث في بحوث تحليل المضمون استخدام أكثر من وحدة في البحث
الواحد، وتعد وحدة الموضوع من أهم وأكبر الوحدات المستخدمة في تحليل
المضمون.

ولقد إعتدنا في هذه الدراسة على وحدتين أساسيتين و هما وحدة الفكرة أو
الموضوع وكذلك وحدة السنتمتر المربع (سم²) لقياس المساحة.

نتائج الدراسة:

- لقد خصصت جريدة النهار مساحة جد معتبرة لنقل مشكلة السكن في كافة
الاعداد الخاضعة للتحليل و التي قدرت بـ 10029 سم²، ما يعادل 99.93%، وتعتبر
جريدة النهار من الجرائد التي تولي اهتماما كبيرا بهذا النوع من المشكلات اذ لا يخلوا
عدد منها الا و كانت مساحة منها مخصصة لعرض مشكلة السكن.

- بالنسبة لموقع النشر على مستوى الجريدة فقد ظهرت مشكلة السكن في كافة صفحات الجريدة بتكرار 83 موضوع ما يعادل 100% من صفحات الجريدة يعني ذلك ان جريدة النهار قد اهتمت بمشكلة السكن, اما بالنسبة لموقع النشر على مستوى الصفحة الواحدة فقد نشرت جريدة النهار مشكلة السكن في قلب الصفحة بتكرار 33 ما يعادل 39,75% وهذا الموقع استغلته الجريدة من اجل جذب القارئ.

- بالنسبة للأنواع الصحفية التي استخدمتها الجريدة في نقلها لمشكلة السكن فقد نوعت الجريدة في استخدام الانواع الصحفية الا ان اكثر الانواع الصحفية ظهورا هو الخبر وذلك حتى يسهل على القارئ قراءة الموضوع .

- اما بالنسبة للمواضيع التي عالجتها جريدة النهار الخاصة بمشكلة السكن فقد تمثلت في موضوع احتجاجات السكان بتكرار 83 ما يعادل 36,72% ثم تلتها بعد ذلك السكنات الاجتماعية بتكرار 75 ما يعادل 33,18% و غيرها من المواضيع الاخرى الا ان جريدة النهار كانت مهتمة كثيرا بتوزيع السكنات و احتجاجات السكان حول الوضعية المعيشية بعد الترحيل.

- لقد تبنت جريدة النهار الاتجاه الايجابي في طرحها لمشكلة السكن خاصة وان كل المعاناة التي كان يعانيها السكان كانت جريدة الشروق تنقلها حتى تنور الراي العام بالمعاناة التي يعانيها السكان و تهيمش الوصاية لهم فكانت الجريدة جد متعاطفة مع السكان.

- اما بالنسبة لمصادر الاخبار فقد اعتمدت جريدة النهار على شبكة مراسيلها بتكرار 55 ما يعادل 44% و هذا لأهمية قطاع السكن على المستوى الوطني فلا يقتصر مشكل احتجاجات السكان, او توزيع السكنات على ولاية واحدة بل كان يشمل كامل التراب الوطني.

الخاتمة:

لطالما مثل قطاع السكن بالجزائر رهانا من الرهانات الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد, وباعتباره قطاعا مهيكل بالنسبة للاقتصاد الوطني و جزء لا يتجزأ من السياسية الاجتماعية, فضمان استقراره هو تحقيق الاكتفاء الفعلي به و ضمان لحل عدة مشاكل تعاني منها البلاد, و نظرا للأهمية البالغة التي يكتسبها السكن سعت الدولة الجزائرية جاهدة لتطويره و ترقيته و هذا ما دفع بوسائل الاعلام وخاصة الصحافة المكتوبة الاهتمام بهذا القطاع , على غرار وسائل الاعلام الاخرى.

الهوامش:

¹karime ait ammar.le financement de la construction de logement en Algérie memoir fin d'étude école national administration 2001p14

²Mohamed Cherif benarbia et autres la question du logement a Alger OPU .Alger 1976p09

³ خليل صابات: الصحافة رسالة، استعداد، فن وعلم، دار المعارف القاهرة، 1997، ص11.
⁴ أحمد زكي بدوي: معجم المصطلحات العلوم الاجتماعية (إنجليزي-عربي-فرنسي) مكتبة لبنان، بيروت، 1993، ص342.

⁵ رئاسة الحكومة منشور رقم 4 تنفيذ قرار مجلس الوزراء، ليوم 13 فبراير 1990ن نظام الممارسة الخاص بالصحفيين العاملين بالقطاع 1 العام، الأمانة العامة للحكومة، الجزائر 1990، ص4.

⁶Paul lacaza. Les politique du logement Édition Flammarion. Paris.1997 pp28.29
⁷ عبد الغني ججيش، تهيئة منطقة سكنية تجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة مهندس دولة، جامعة المسيلة 2007، ص 43

⁸ Paul lacaza.op cit.pp28.29

⁹Idem

¹⁰ Paul lacaza.ibid

¹¹ وزارة السكن والعمران في 15 فيفري 2016 <http://www.MHUV.gov.dz>

¹² وزارة السكن والعمران، نفس المرجع

¹³ نفس المرجع

¹⁴ سمير محمد حسن: بحوث الاعلام عالم الكتاب ، ط1، مصر، 1995، ص131

- ¹⁵ صالح بن بوزة : مناهج بحوث الاعلام التطبيقات المختلفة و بعض القضايا الخلافية, المجلة الجزائرية للاتصال العدد (11-12), 1995, ص51
- ¹⁶ أحمد بن مرسل: مناهج البحث العلمي في علوم الاعلام والاتصال, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 2007, ص250
- ¹⁷ محمد منير حجاب: أساسيات البحوث الاعلامية والاجتماعية, دار الفجر للنشر والتوزيع , مصر 2002, ص152
- ¹⁸ محمد عبد الحميد: البحث العلمي في الدراسات الاعلامية, عالم الكتاب, ط2, مصر, 2004, ص217
- ¹⁹ يوسف تمار: العينة في الدراسات الاعلامية الاتصالية , منشورات بغدادي, الجزائر, ص23